المملكة المغربية

الأمانة العامة للحكومة

اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية رقم2022/41 بتاريخ 12 أبريل 2022 بشأن احترام أجل الإجابة على طلب التوضيحات وأثره على مبدأ المنافسة الحرة

اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

بناء على شكاية شركة "....." المتوصل بها بتاريخ 12 نونبر2021 وما أرفق بها من وثائق؛

وعلى الرسالة الجوابية رقم 5519-21 بتاريخ 15 دجنبر2021 لرئيس جامعة ..... وما أرفق بها من وثائق؛

وعلى مقتضيات نظام صفقات جامعة ..... المصادق عليه من طرف مجلس إدارة الجامعة؛

وعلى مقتضيات المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛

وبعد دراسة عناصر تقرير المقرر العام المقدم إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛

وبعد مداولة الجهاز التداولي المذكور خلال جلسته المغلقة المنعقدة بتاريخ 12 أبريل 2022.

أولا: المعطيات

بواسطة رسالتها المشار إليها أعلاه، تشتكي شركة «.....» من عدم استجابة صاحب المشروع لأسئلتها المتضمنة في طلبات التوضيحات التي تقدمت بها في إطار طلب العروض رقم 21-19 المتعلق بشراء وتركيب تجهيزات تعليمية ومختبرية لفائدة كلية الطب والصيدلة .....

وقد أشارت الشركة المشتكية إلى أن الإعلان التصحيحي لطلب العروض السالف الذي أعلنت عنه الجامعة لا يوفر الأجل الكافي للمتنافسين من أجل إعداد عروضهم مما يحول دون مقدرتها على تقديم العينات المطلوبة داخل الآجال المحددة.

وتضيف الشركة، أن ملف طلب العروض المذكور لا يزال يتضمن بنودا تمييزية تستهدف علامة تجارية معينة مصنعة من طرف ممون خارجي مما يتعارض مع الإصلاحات التي جاء بها المرسوم رقم 2-12-349 المتعلق بالصفقات العمومية.

وفي معرض جوابه على رسالة اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية عدد 21-426 بتاريخ 29 نونبر 2021، أوضح السيد رئيس جامعة ..... أن الوصف التقني لجميع البنود المتعلقة بطلب العروض رقم 19/2021 قد تم تعديله بناء على ملاحظات بعض الشركات بما فيها الشركة المشتكية، والتي تمت مراسلتها بهذا الخصوص، وتم تقديم لها جميع الشروحات المطلوبة.

أما بشأن المعايير المحددة في طلب العروض موضوع الشكاية، فقد أكد رئيس الجامعة أنها تظل موضوعية ولا تتضمن أي تمييز لمصلحة اية جهة.

ثانيا: الاستنتاجات

حيث وباستقراء جميع الوثائق المتوصل بها من كلا الطرفين، فإنه يتبين أن طلب العروض السالف الذكر يحتوي على بنود بها ملاحظات من ناحية الوصف التقني؛

وحيث إن الشركة المشتكية قد راسلت صاحب المشروع بهدف طلب توضيحات في بعض بنود دفتر الشروط الخاصة، وملاحظات تعتري المواصفات التقنية المطلوبة؛

وحيث يستنتج من خلال جواب صاحب المشروع أنه قد عمد إلى تعديل بعضا من تلك البنود، خاصة تلك المتعلقة بتقديم العينات، وكذا تعديل المواصفات التقنية المثارة من طرف المتنافس وتقديم الشروحات لذلك؛

وحيث إن صاحب المشروع قام بنشر إعلان تصحيحي لطلب العروض السالف الذكر بتاريخ .....؛

وحيث إن الشركة المشتكية راسلت صاحب المشروع لطلب توضيحات في بنود لا زالت تثير إشكالا لديها (الرسالات المؤرخة بتاريخ ..... و ...../...)، مذكرة كذلك صاحب المشروع بأن هذه المراسلات تندرج ضمن ما تنص عليه المادتين 22 و169 من المرسوم رقم 2-12-349 المتعلق بالصفقات العمومية؛

وحيث إن مراسلات طلب التوضيحات من طرف الشركة المشتكية قد تمت قبل 7 أيام من تاريخ فتح الأظرفة المحدد في الإعلان التصحيحي، وفق ما هو منصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 22 من نظام صفقات جامعة .....؛

وحيث إن الإعلان التصحيحي ليوم ..... نص على أن فتح الأظرفة تأجل من يوم ..... إلى يوم .....؛

وحيث إن صاحب المشروع لم يجب على طلبات التوضيحات إلا في تاريخ .....، أي يومين قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة؛

وحيث إن الفقرة الأخيرة من المادة 22 من نظام صفقات جامعة ..... تنص على أن صاحب المشروع ملزم بالإجابة على تلك التوضيحات في **أجل 3 أيام على أبعد تقدير قبل يوم فتح الأظرفة.**

وعليه، فإنه يستنتج أن صاحب المشروع أخل بما هو ملزم به في تقديم التوضيحات اللازمة للمتنافس المشتكي داخل أجل 3 أيام قبل يوم اجتماع لجنة طلب العروض، مما حال دون مشاركة المتنافس في طلب العروض السالف الذكر.

وبالتالي ترى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية أن طلب العروض رقم .....-...-...-.../... قد شابه عيب مسطري.

<u>ثالثا</u> : رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

بناء على المعطيات والاستنتاجات المبسوطة أعلاه، ترى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية أن مسطرة إبرام طلب العروض رقم...../..... مشوبة بعيب خرق الفقرة الأخيرة من المادة 22 من نظام صفقات جامعة .....